

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٢٤

السبت، ١ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٦/١٥

نيويورك

الرئيس: السيدة لو كاس (لكسمبرغ)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد تشوركين
الأرجنتين السيد بيرثيال
الأردن الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
أستراليا السيد كوينلان
تشاد السيد شريف
جمهورية كوريا السيدة بايك جي-أه
رواندا السيد غاسانا
شيلي السيد إراسواريس
الصين السيد تساو يونغ
فرنسا السيد أرو
ليتوانيا السيدة مورموكايتيه
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
نيجيريا السيدة أوغو
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٤ موجه إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى.
وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1425028 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

مجهولين يواصلون إغلاق مواقع رئيسية مثل المطارات ومرافق الاتصالات والمباني العامة، بما في ذلك البرلمان الإقليمي. ووردت تقارير أخرى عن سيطرة مسلحين على مباني الإدارة الإقليمية في عدة مدن في شرق وجنوب أوكرانيا.

وأصدر رئيس الوزراء القرم الجديد، سيرجي أكسينوف، اليوم بيانا ناشد فيه الرئيس فلاديمير بوتين تقديم المساعدة في "ضمان السلام والهدوء على أراضي جمهورية القرم ذات الاستقلال الذاتي".

وفي البيان ذاته، أعلن أنه أنه تولى استتباب الأمن في القرم "بصورة مؤقتة". وطلب إلى جميع أفراد الأمن الإعلان عن ولائهم له لا لسلطات كييف. وفي أعقاب الأنباء عن نشر قوات ومركبات مدرعة روسية إضافية في القرم، وافق مجلس الشيوخ في الاتحاد الروسي اليوم على طلب قدمه الرئيس بوتين لاستخدام القوات الروسية في أوكرانيا "في انتظار تطبيع الحالة العامة والسياسية في ذلك البلد".

لكن في الوقت ذاته، وفي هذه الحالة المتقلبة، هناك بعض المؤشرات الإيجابية. ويتمثل أحد هذه المؤشرات في الإعلان الصادر للتو عن كييف بشأن نيتها توسيع الحكومة لتشمل ممثلين عن أوكرانيا الشرقية. كما نلاحظ أن الدعوات إلى الحوار فيما بين جميع الأطراف المهتمة الأخرى، داخل أوكرانيا وخارجها، بدأت تثمر على ما يبدو.

وفيما يتعلق بمناقشات مجلس الأمن أمس عن بعثة روبرت سيرري لتقصي الحقائق وزيارته المحتملة إلى القرم (انظر S/PV.7123)، فإن السيد سيرري اتصل بسلطات جمهورية القرم المستقلة. واستخلص أن القيام بزيارة إلى القرم اليوم أمر مستحيل لأسباب لوجيستية. وفي البيان الذي أصدره السيد سيرري اليوم، أشار إلى أنه لو سافر إلى القرم، كان سينقل باسم الأمين العام رسالة إلى الجميع تدعو إلى تهدئة الحالة والامتناع عن أي إجراءات قد تزيد تصعيد الأجواء

الرئيسية (تكلمت بالفرنسية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني باسم المجلس على سعادة السيدة ريموندا مورموكايتيه، الممثلة الدائمة للليتوانيا، لاضطلاعها بمهام رئيس المجلس خلال شهر شباط/فبراير وأنا على ثقة بأني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن خالص شكري للسفيرة مورموكايتيه وأعضاء وفد بلدها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي وجهوا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيسية (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأرحب بحضور نائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، معنا اليوم وأعطيه الكلمة.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): منذ أن قدم الأمين العام المساعد فيرنانديث - تارانكو إحاطة إعلامية إلى المجلس أمس (S/2014/136)، وردت تقارير عن استمرار التطورات الخطيرة في أوكرانيا. ففي القرم، أفادت أنباء بأن مسلحين

المتوترة أصلا. وسيسافر روربت سيربي إلى جنيف اليوم، حيث سيوافي الأمين العام بمعلومات عن مهمته إلى أوكرانيا وسيناقش إمكانية اتخاذ مزيد من الخطوات.

ويساور الأمين العام بالغ القلق لأن الحالة قد استمرت في التدهور منذ الجلسة التي عقدها المجلس أمس. وفي ذلك الصدد، أود أن أجدد التأكيد على رسائل الأمين العام الهامة، التي أعرب عنها في بيانه أمس:

ما زالت الحالة آخذة في التدهور. وكما قلت أمس (انظر S/PV.7123)، فقد دخلت القوات الروسية بصورة غير قانونية إقليم أوكرانيا في شبه جزيرة القرم بالدافع الغامض المتمثل في حماية سكان أوكرانيا الناطقين باللغة الروسية. وقبيل بضع ساعات، أذن مجلس الشيوخ في البرلمان الروسي، مجلس الاتحاد، بالإجماع، باستخدام القوة العسكرية ضد أوكرانيا، استجابة لطلب رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين. لكن القوات موجودة هناك فعلا وقوامها آخذ في الازدياد كل ساعة.

بيد أن هذا الإجراء من جانب الاتحاد الروسي يشكل اعتداء على دولة أوكرانيا وانتهاكا لالقانون الدولي، وتهديدا خطيرا لسيادة بلدنا وسلامته الإقليمية، وللسلام والاستقرار في المنطقة برمتها.

والاتحاد الروسي لا يمثل لواجباته باعتباره دولة ضامنة لأوكرانيا بموجب مذكرة بودابست، التي تلزم روسيا، فضلا عن غيرها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا. إنه تحد خطير لجوهر مبدأ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد رفضت روسيا رسميا الاقتراح الأوكراني المتمثل في عقد مشاورات ثنائية فورية في إطار المادة ٧ من معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي لعام ١٩٩٧. وانتهك الاتحاد الروسي انتهاكا صارخا المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، التي تلزم جميع الدول الأعضاء،

”لا يزال الأمين العام يتابع عن كثب الأحداث الخطيرة والمتسارعة في أوكرانيا، بما في ذلك التطورات في القرم، وهو قلق قلعا بالغا إزاء تدهور الحالة.

”يجدد الأمين العام دعوته إلى الاحترام والحفظ الكاملين لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

”ويدعو إلى استعادة الهدوء فورا وإجراء حوار مباشر بين جميع الأطراف المعنية بغية حل الأزمة الحالية.

”وسيجري الأمين العام بعد قليل محادثات مع رئيس روسيا فلاديمير بوتين عن الحالة في أوكرانيا.“

وفي الختام، أود أن أقول أنه من الأهمية بمكان في هذه اللحظة الحاسمة أن نتذكر مهمة المنظمة. إنها تسعى دوما إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ذلك هو جوهر ميثاق الأمم المتحدة وذلك هو ما ينبغي أن نستهدي به أساسا في هذه الحالة. وقد حان الوقت لتغليب كفة الرزانة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم شكرا جزيلًا على الموافقة على عقد هذه الجلسة

لسوء الطالع، لا يسعني سوى أن أشير إلى أن زميلي الأوكراني لم يختر ذلك النهج، وقد سمعت في بيانه عددا من العبارات التي وصف بها الحالة في أوكرانيا والإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي، والتي لا يمكننا أن نتفق عليها بتاتا.

لقد ناقشنا الأزمة، التي ما كان ينبغي أن تقع. ولم يكن هناك أي سبب موضوعي لوقوعها. وكان هناك، وسيظل هناك، بلد أوكرانيا شقيقنا وجارنا. وإذا تكلمنا عن هذا الأمر من حيث الحالة في الخريف الماضي، هناك الرئيس المنتخب بصورة قانونية، السيد يانوكوفيتش. وهو يعتمد على أغلبية برلمانية في برلمان منتخب على نحو ديمقراطي. ولا شك في أن البلد كان يواجه تحديات اقتصادية خطيرة، وكان ينبغي لقيادة أوكرانيا أن تتخذ قرارات صعبة. وعلى نحو خاص، كان يتعين عليها اتخاذ قرار حول ما إذا كانت تريد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو التوقيع على اتفاق انتساب إليه. وذلك قرار معقد. وربما كان من بين الأخطاء التي ارتكبتها القيادة الأوكرانية أنها أدركت في اللحظة الأخيرة أن اتفاق الانتساب قد تكون له عواقب اقتصادية كبيرة على أوكرانيا.

وفي ظل هذه الظروف، قامت القيادة الأوكرانية، الرئيس يانوكوفيتش، باتخاذ قرار دستوري تماما يتماشى بصورة كاملة مع صلاحيات رئيس أي دولة، وهو الامتناع عن التوقيع على اتفاق الانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

هذا لا يعني، كما قال كثيرون، أنه كان هناك رفض كامل لتوجه أوروبا، بل ببساطة توجب عليه أن يقدر الظروف التي نشأت في ذلك الوقت. ولذلك، أكرر، كان قراره بالكامل ضمن الصلاحيات القيادية الأوكرانية.

وهذا يثير سؤالا: لماذا تحتاج هذه المشكلة إلى أن تسفر عن مظاهرات في الشوارع؟ ولماذا تحتاج مظاهرات الشوارع هذه إلى التشجيع من الخارج - من أعضاء الاتحاد الأوروبي؟ لماذا يحتاج ممثلو العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي إلى الظهور

من جملة أمور، بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

ولمواجهة الإعلان عن التدخل العسكري في أوكرانيا، طلبت حكومة أوكرانيا عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن لاتخاذ كل الإجراءات الممكنة، الآن، لوقف اعتداء الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وما زالت هناك فرصة. وتناشد أوكرانيا الدول الضامنة الاستجابة فورا من أجل منع التدخل. وندعو إلى إرسال مراقبين دوليين لرصد الحالة في أوكرانيا فيما يتعلق بالاعتداء الذي اقتره الاتحاد الروسي.

ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إبداء التضامن مع الدولة الأوكرانية بغية حماية سيادة البلد وسلامته الإقليمية، وجوهر المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، التي تنتهك انتهاكا صارخا حاليا من لدن عضو دائم في مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تعاطفي معكم، سيدي الرئيسة، لأننا في ظل رئاستكم، أضعنا ساعتين في مناقشة شكل هذه الجلسة، واتفقنا على ألا يتكلم سوى ثلاثة أشخاص في ضيعة مفتوحة: السيد إلياسون وزميلي الأوكراني والممثل الدائم للاتحاد الروسي. وكما فهمت، فإن بعض الزملاء في مجلس الأمن ينوون فعلا الخروج عن ذلك الاتفاق، لكن ما عسانا أن نفعل عندما تكون هناك لعبة بدون قواعد؟

وأود أن أشكر السيد إلياسون على إحاطته الإعلامية وعلى دعمه، وعلى الفكرة التي قالها في نهاية كلمته، وهي وجوب تغليب الرزانة في مثل هذه الحالات.

ونتيجة لبروز الأزمة، تم توقيع اتفاق بين الرئيس يانوكوفيتش والمعارضة في ٢١ شباط/فبراير. وضم توقعات وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وهنغاريا. وكان اتفاقا في غاية الأهمية. وفي مرحلة لاحقة، كان يمكنه أتاحه الفرصة لترع فتيل الأزمة. وبموجب الاتفاق، كان من المفروض أن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون ١٠ أيام، وتنفيذ الإصلاحات الدستورية، واعتماد دستور جديد، وعقد انتخابات رئاسية كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتعهدت المعارضة وزعمائها بعدم استخدام القوة. وكان ينبغي لهم تسليم أسلحتهم لمن كان من المفترض أن يحتفظ بها. لماذا لم يُنفذ ذلك الاتفاق؟ لماذا سمعنا تهديدات موجهة ضد الرئيس يانوكوفيتش، الأمر الذي أدى وجوب مغادرته كيف؟ ومع جميع التغيرات الصادمة التي وقعت، لماذا كان أول إجراء للبرلمان الأوكراني وعضوية الجديدة هو قرار تغيير التشريع المتعلق باللغة الذي أعطى مجتمعات الأقليات في أوكرانيا - ليس الروس فحسب وإنما الأقليات الأخرى كذلك - الحق في استخدام لغاتها؟ لماذا اتخذ القرار في اليوم الأول تحديدا؟ لم يكن هذا نتيجة لتحالف أو عملية سياسيين. وسعى أحد زعماء المعارضة إلى فرض نفسه، وأعلن النصر وحاول فرض إرادته على الناس. ولن أخطر بتقدير عددهم، ولكن هناك عدد من الجماعات السياسية التي تضم في عضويتها عناصر متطرفة راديكالية تعمل في مجال الأمن الأوكراني.

إن ما حدث في الأيام القليلة الماضية، هو سبب جلستنا اليوم؟ وقد نشأت مؤخرا حالة صعبة للغاية في القرم والجزء الشرقي من أوكرانيا. كان هناك الكثير من القلق، وعلى وجه الخصوص في القرم حيث قدم أناس من كييف باعترام واضح على تكرار ما قاموا به في كييف وفي غرب أوكرانيا من خلال إبدال الحكومات الإقليمية. وأدى ذلك إلى قلق شديد في الجزء الشرقي من البلد، وخاصة في جمهورية القرم.

في تلك الاجتماعات، التي أثارها الاحتجاجات ضد ذلك القرار الذي اتخذته القيادة الأوكرانية؟ لماذا احتاج بعض المسؤولين إلى التكلم عن تحريك الجمهور وقادة المعارضة؟ لماذا توجب وجود هذه التدخلات الخرقاء في الشؤون الداخلية لبلد ذي سيادة؟

وهناك سؤال آخر يجب طرحه. لا أريد أن أغض الطرف عن الإجراءات التي اتخذها الرئيس يانوكوفيتش خلال الأزمة كرد فعل على الاحتجاجات. إذ يمكن أن تُقال أشياء كثيرة في هذا الصدد، ولكن أود أن أعيد تأكيد الحقائق. عُرض على أحد قادة المعارضة، السيد ياتسي نيوك، منصب رئيس الوزراء. فلماذا لم يقبل ذلك الاقتراح؟ سبب الاستمرار في تصعيد الحالة؟ كان من الممكن للسيد ياتسي نيوك أن يشكل حكومة. وإذا كان قد أراد التوقيع على اتفاق ارتباط مع الاتحاد الأوروبي، لكان من الممكن ذلك - وبعدها كان سيصبح مسؤولا عن العواقب الكارثية الاقتصادية في البلد إذا قام بذلك. علاوة على ذلك، ستكون هناك انتخابات رئاسية بأوكرانيا في عام ٢٠١٥، وإذا لم يرق للناس موقف الرئيس يانوكوفيتش، فبوسعهم انتخاب رئيس آخر. وقد حدث ذلك من قبل. لقد خسر السيد يانوكوفيتش أحد الانتخابات لصالح رؤساء انتخاب في أوكرانيا.

لماذا الاستمرار في تصعيد الحالة؟ لماذا يحاول بعض زملائنا الغربيين إطالة أمد المواجهة؟ ولماذا يُخرجون المقاتلين المسلحين إلى الشوارع؟ لماذا يحتاج هؤلاء المقاتلون المسلحون إلى إلقاء قنابل المولوتوف على الشرطة؟ لماذا يستهدفون الشرطة؟ هل سمعنا أي استهجان لهذه الأنشطة من مناصري الديمقراطية الغربيين في أوكرانيا؟ ونحن، من جانبنا، لم نسمع كلمة واحدة من أي من المؤسسات الكثيرة التي تعزز الديمقراطية. ولذلك، فإن من غير الواضح لماذا هي قائمة إذا لم ترد على هذه المظاهر.

وفي ظل هذه الظروف، أدلى رئيس مجلس الوزراء في القرم، السيد أكسيونوف، بيانا، أشار إليه اليوم السيد إلياسون، حيث قال فيه:

”فيما يتعلق بالحالة غير العادية في أوكرانيا والتهديدات التي تتعرض لها حياة المواطنين الروس ومواطنينا وأفراد الكتيبة العسكرية التابعة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي المنتشرة بموجب الاتفاق الدولي بشأن إقليم أوكرانيا، طلبت جمهورية القرم ذاتية الحكم، وبموجب الفقرة (ز) من الجزء الأول للبند ١٠٢ من الدستور - نشر القوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي في إقليم أوكرانيا لحين تطبيع الحالة المدنية والسياسية.“

وبالتالي، أسترعي انتباه المجلس إلى أنه ينص على: ”في إقليم أوكرانيا“ - لا ”ضد أوكرانيا“ كما قال زميلي الأوكراني، ولكن ”في إقليم أوكرانيا إلى أن يتم التمكن من تطبيع الحالة المدنية والسياسية في أوكرانيا“. وفي التقارير التي صدرت مؤخرا عن الممثل الصحفي لرئيس الاتحاد الروسي وتلقيتها، فإن رئيس الاتحاد الروسي لم يتخذ قرارا بشأن استخدام القوات المسلحة في إقليم أوكرانيا.

وفيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للخروج من هذه الحالة، أكرر، كما قال السيد إلياسون وهو مُحق تماما، يجب أن تسود الآراء غير العاطفية وعلينا أن نعود إلى المسار السياسي في الإطار الدستوري. نحن بحاجة إلى العودة إلى اتفاق ٢٥ شباط/فبراير وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ونحن بحاجة إلى وضع حد للمحاولات الرامية إلى مخاطبة معارضينا السياسيين أو الإثنيين بلغة القوة.

ويتعين على الجهات الدولية الفاعلة المهتمة على نحو خاص بالحالة في أوكرانيا أن تدعو المتطرفين إلى احترام القانون. ويجب عليها أن تنصح المعارضة الأوكرانية، أو أي من كان في كييف، بالنأي بأنفسهم عن المتطرفين وألا يسمحوا لهم بفرص

”على الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع السلطات المركزية بشأن عدم جواز تعيين قادة هياكل السلطة إلا بموافقة المجلس الأعلى لجمهورية القرم الذاتية الحكم، وانتهاكا لقواعد دستور جمهورية القرم الذاتية والقوانين الأوكرانية التي تنظم الشرطة، عُيِّن بالأمس، ٢٨ شباط/فبراير، السيد إيغور أفروتسكي رئيسا للمليشيا القرمية المحلية. وقد أدى هذا التعيين، ووجود جماعات مسلحة مجهولة الهوية ومعدات عسكرية، وعدم قدرة هياكل السلطة في جمهورية القرم الذاتية الحكم السيطرة بصورة فعالة على الحالة في إقليم الجمهورية، إلى الفوضى واستخدام الأسلحة النارية.“

وساقبتس الآن من البيان الذي الصادر اليوم عن وزير خارجية روسيا.

”في ليلة ١ آذار/مارس، حاول أشخاص مسلحون مجهولي الهوية باقتحام وزارة الداخلية في جمهورية القرم الذاتية الحكم. ونتيجة لهذه الاستفزازات الغادرة، وقعت خسائر في الأرواح. وحالت الإجراءات الحاسمة لمجموعات الدفاع عن النفس دون الاستيلاء على الوزارة. وتؤكد هذه التطورات تطلعات بعض الدوائر السياسية المعروفة في كييف إلى زعزعة استقرار الحالة في شبه الجزيرة. إنه لأمر غير مسؤول للغاية إثارة التوترات في القرم، التي تشهد أصلا درجة عالية من التوتر.“

وفي ظل هذه الظروف، توجه رئيس وزراء القرم، السيد أكسيونوف، بطلب إلى الرئيس الروسي للحصول على المساعدة لاستعادة السلم في القرم. ووفقا للمعلومات المتاحة، أيد الطلب أيضا السيد يانوكوفيتش، الذي نعتقد أن عزله

وروسيا تدعي أن هناك إجراءات مختلفة تُتخذ ضد الأقليات في أوكرانيا وأنها تتعرض لتهديدات. ونحن لا نرى أي دليل على مثل هذه الإجراءات حتى الآن، ولكن تصرفات روسيا الاستفزازية يمكن بسهولة أن تجعل الحالة المتوترة تتجاوز نقطة الانهيار. وتحريض روسيا لمجموعات على الخروج للاحتجاج لا يمثل سلوكا مسؤولا في الوضع الحالي. وهناك سبيل واضح للمضي قدما، من شأنه المحافظة على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ومعالجة شواغل روسيا.

أولا، ينبغي لروسيا التواصل بشكل مباشر مع حكومة أوكرانيا. وثانيا، ينبغي إرسال مراقبين وملاحظين دوليين، بما في ذلك من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى أوكرانيا. وهذا هو أفضل سبيل لمعرفة الحقائق ورصد السلوك ومنع أي انتهاكات. وروسيا عضو بارز في كلتا المؤسستين ويمكن أن تشارك بنشاط لضمان الحفاظ على مصالحها. والنشر الفوري لمراقبين دوليين إما من منظمة الأمن والتعاون أو من الأمم المتحدة في القرم سيوفر أيضا الشفافية بشأن تحركات وأنشطة القوات العسكرية وشبه العسكرية في المنطقة وسيترع فتيل التوترات بين الجماعات المختلفة. ونحن نعمل أيضا من أجل إرسال بعثة وساطة دولية إلى القرم للبدء في تهدئة الوضع وتيسير إجراء حوار سياسي مثمر وسلمي بين جميع الأطراف الأوكرانية.

ويتمثل شغلنا الشاغل في إنهاء المواجهة وإيجاد حل يسمح للشعب الأوكراني بتقرير مصيره وحكومته وتحديد مستقبله. ويجب أن يكون ذلك هدف المجلس والمجتمع الدولي. وستعمل الولايات المتحدة مع أوكرانيا وحلفائنا وشركائنا في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم وهنا في الأمم المتحدة من أجل تعزيز وحماية سيادة أوكرانيا ووحدها ومستقبلها الديمقراطي. السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بما أن الممثل الدائم لروسيا أشار إلى تورط بعض

سيطرتهم على أوكرانيا لأن مثل هذه الأفعال يمكن أن تؤدي إلى تطورات صعبة للغاية، وهو ما يحاول الاتحاد الروسي تجنبه. السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تجدد الولايات المتحدة دعوتها للمجتمع الدولي إلى دعم الحكومة التي تشكلت حديثا في أوكرانيا وإلى منع وقوع أعمال عنف لا لزوم لها.

وأود في عجالة أن أرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي هنا. إن الأفعال أعلى صوتا من الأقوال. ففي وقت مبكر هذا الصباح، وافق مجلس الدوما الروسي على الإذن باستخدام القوة العسكرية في أوكرانيا. وهذا أمر خطير بقدر ما هو مزعزع للاستقرار. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء الأنباء التي وردت هذا الصباح عن تدخل عسكري روسي في القرم. فهذا التدخل ليس له أساس قانوني؛ بل أنه ينتهك التزام روسيا بحماية سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

وقد حان الوقت لانتهاه التدخل الروسي في أوكرانيا. ويجب على الجيش الروسي أن ينسحب ولا بد من احترام تطلعات الشعب الأوكراني ويجب السماح باستمرار الحوار السياسي. ونشيد بما تبديه الحكومة الأوكرانية الجديدة في كفيف من ضبط نفس ملحوظ والتزام بالحوار في مواجهة العداء.

قلنا منذ البداية أننا نعترف بعلاقات روسيا التاريخية مع أوكرانيا ونحترمها. ولكن بدلا من التواصل مع حكومة أوكرانيا والمؤسسات الدولية بشأن قلق موسكو بخصوص السكان المنحدرين من أصل روسي، تجاهلت روسيا ذلك تماما. وبدلا من ذلك، فقد اتخذت إجراءات عسكرية من جانب واحد. ومن المفارقات أن الاتحاد الروسي لا يدخر وسعا في هذه القاعة للتأكيد بصورة منتظمة على حرمة الحدود والسيادة الوطنية ولكن الإجراءات الروسية في أوكرانيا تنتهك سيادة أوكرانيا وتشكل تهديدا للسلام والأمن.

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بطريقة أو بأخرى في تأجيج الأزمة في أوكرانيا، أود أن أعرض موقف حكومة بلدي بوضوح.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): منذ أن بدأت الأزمة الحالية، عملت فرنسا من أجل إيجاد حل يشجع تحقيق الاستقرار وإقامة دولة ديمقراطية في أوكرانيا، تُحترم فيها حقوق جميع الطوائف وتشكل جزءا من الأسرة الأوروبية الكبيرة. وكان ذلك هو هدف جهود الوساطة التي قام بها وزراء خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية وبولندا وفرنسا. وكان ذلك هو الهدف من اتفاق ٢١ شباط/فبراير الذي رفض الاتحاد الروسي دعمه في ذلك الوقت.

إن الحالة المعروض علينا اليوم ليست خلافا عسريا يتعلق بالجغرافيا السياسية. فهذه ليست حالة تجد أوكرانيا نفسها فيها مضطرة للاختيار بين الشرق والغرب، وهو أمر من شأنه أن يتعارض مع جميع القيم التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإنني أذكر بأن وجود الاتحاد في حد ذاته يقوم على رفض هذه الممارسات التي تنتمي إلى عصر آخر والتي دمرت قارتنا مرتين خلال قرن واحد.

والإذن الصادر عن مجلس الاتحاد الروسي بنشر قوات في أوكرانيا يمكن أن يُنظر إليه، إذا تم تنفيذه، بوصفه تهديدا للسلامة الإقليمية للبلد وسيشكل تطورا خطيرا يهدد السلام. وفي الأزمة الأوكرانية، ستواصل فرنسا الدفع نحو إيجاد حل سياسي يلبي احتياجات الشعب الأوكراني ويحافظ على سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية.

لذا، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تظهر شعورها بالمسؤولية. وندعو السلطات الأوكرانية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان السلم الأهلي والتعايش بين الطوائف وإعادة الأوضاع في البلد إلى سابق عهدها ولأخذ المصالح المشروعة للاتحاد الروسي في الاعتبار. وتوقع من جميع الدول المجاورة لأوكرانيا مساعدتها في هذه المهمة الصعبة.

فالمملكة المتحدة قلقة للغاية إزاء تصاعد التوتر في شبه الجزيرة القرم وإزاء إيدان البرلمان الروسي باتخاذ إجراء عسكري روسي على الأراضي الأوكرانية خلافا لرغبات الحكومة الأوكرانية. وهذا الإجراء يشكل تهديدا خطيرا لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وندين أي عمل عدواني ضد أوكرانيا. ولذا، طلبنا تفسيراً فورياً وكاملاً من الاتحاد الروسي للقرار الذي يأذن بعمل عسكري على الأراضي الأوكرانية ذات السيادة والأساس الذي يستند إليه بموجب القانون الدولي.

وفي وقت سابق اليوم، دعا رئيس وزراء بلدي جميع الأطراف إلى التفكير مليا في أفعالها وإلى العمل من أجل تخفيف حدة التوترات لا تصعيدها. وتحدث وزير خارجية بلدي أمس مع القائم بأعمال الرئيس الأوكراني تورشينوف وأعرب بوضوح عن دعم المملكة المتحدة للحكومة الجديدة في أوكرانيا. وحثه على ضمان أن تتخذ الحكومة تدابير لتوحيد البلد وأن تحمي حقوق المواطنين في أوكرانيا، بما في ذلك جماعات الأقليات بروح الشمول. وأكد له التزام المملكة المتحدة بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا ووحدها وسيادتها.

وحكومة المملكة المتحدة تؤيد طلب الحكومة الأوكرانية إجراء مشاورات عاجلة، وفقا لمذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، التي وقعتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا. ونحن لا نرى سببا لعدم إجراء هذه المشاورات على الفور.

وقد أعرب المجلس أمس عن دعمه لوحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية واتفق على ضرورة أن تظهر جميع الجهات السياسية الفاعلة ضبط النفس. ومن المهم للغاية

وفرنسا والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام في تسوية الأزمة بالوسائل السلمية. وقد دعا رئيس الجمهورية الفرنسية إلى أن يتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات سريعة ومنسقة، والتي ستُحدد في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية يوم ٣ آذار/مارس.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.